تقرير مقدم من: المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي

لآلية الإستعراض الدوري الشامل[1] : إستعراض دولة قطر

الدورة الثالثة والثلاثين للفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل

أبريل - مايو 2019م

مقدمة:

رغبةً في الاسهام في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة في الدولة، وإيماناً بضرورة إنشاء مجتمع يتمتع بالثقة في النفس والقيم والسلوك الإيجابي، فقد تم تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في غضون شهر يوليو 2013م – كمؤسسة خاصة ذات نفع عام وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2006 بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام وتعديلاته، وذلك بهدف تنمية منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها وتعزيز قدراتها والنهوض بها وتطوير وتفعيل دورها في المجتمع، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في الارتقاء بتلك المنظمات بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها .

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي – حالياً – هي المراكز التالية:

1- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)، والذي تأسس عام 2002، بهدف توفير الخدمات للفئات المستهدفة من ضحايا العنف والتصدع الأسري من الأطفال والنساء والمعرضين لذلك وفق المعايير المحددة لكل فئة في مجالات الحماية الاجتماعية، والتأهيل وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي، والتوعية والتثقيف.

2- مركز الاستشارات العائلية (وفاق)، والذي تأسس عام 2002، بهدف المساهمة في تقوية الزواج والروابط الاسرية والحد من التفكك للفئات المستهدفة من الأسر التي تعاني من مشكلات زوجية وأسرية، من خلال تقديم الخدمات في المجالين الوقائي والعلاجي.

3- مركز رعاية الايتام (دريمة)، والذي تأسس عام 2002، بهدف توفير الرعاية اللازمة للفئات المستهدفة ممن توفي والداه أو كان مجهول الوالد أو الوالدين وكان محروماً بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئة أسرية طبيعية ولا تزيد سنه على 18 عاما، وكذلك ضمان استقرارهم في الأسر الحاضنة البديلة ودمجهم في المجتمع.

4- مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)، والذي تأسس عام 2002، بهدف تعزيز الاعتراف بدور كبار السن وإسهاماتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتمكينهم ودعم مشاركتهم النشطة في جميع المجالات ونشر الوعي المجتمعي بحقوقهم وقضاياهم الأساسية والعمل على تحقيق التواصل بين الأجيال والتأكيد على دور الأسرة في رعايتهم.

[1] عملاً بقراري مجلس حقوق الانسان: A/HRC/RES/5/1 و A/HRC/RES/16/21.

5- مركز الشـفلح للأشـخاص ذوي الإعاقة (الشـفلح)، والذي تأسـس عام 1999، بهدف تقديم خدمات نموذجية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد الذين لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة، في مجال التعليم والتأهيل، وكذلك التوعية المجتمعية بقضاياهم وحقوقهم في سبيل حصولهم على حياة أكثر استقلالية، وتعظيم إدماجهم في المجتمع.

6- مركز الإنماء الاجتماعي (نماء)، والذي تأسـس عام 1996، بهدف توفير بيئة محفِّزة تسـهم في اسـتثمار الطاقات الكامنة والقدرات الإبداعية للشـباب، وكذلك تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم ليكونوا شـركاءً في العمل المدني، وفي تحرّي أفضـل الفرص والابتكار لقيادة نهضـة مجتمعاتهم، والمركز عضـو في كلٍّ من المجلس الاقتصـادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ومنظمة الأسرة العالمية.

7- مبادرة بسـت باديز - قطر، والتي تأسـست عام 2008، بهدف الإسـهام في دمج الأشـخاص من ذوي الإعاقة الذهنية البسـيطة أو المتوسـطة وذوي الاعاقة النمائية في التعليم وقوة العمل والمجتمع المحلي في دولة قطر، والعمل على توفير بيئة تعليمية واجتماعية ملائمة لدمجهم في المجتمع، وتوفير أفضـل فرص العمل بما يتناسـب مع قدراتهم وإمكانياتهم، وتعزيز فرص تطوير المهارات الاجتماعية والثقافية والمهنية لديهم.

هذا وتجدر الإشارة الى ان المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي قد نالت الصفة الإستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة منذ عام 2017م. وذلك نظراً لتوافر جميع الشروط الخاصة باعتماد منظمات المجتمع المدني لدى الأمم المتحدة، والدور الذي تقوم به المؤسسة في تعزيز وتمكين المراكز التي تعمل تحت مظلتها نحو خدمة فئاتها المستهدفة.

- **نتائج الإستعراض السابق لدولة قطر:**

1. تلقت دولة قطر لدى استعراضها الثاني الذي جرى في شهر مايو 2014م عدد 183 توصية ، تم قبول عدد 145 توصية منها، وأشارت دولة قطر لدى الاستعراض أن عدداً من التوصيات التي قبلتها هي في طور التنفيذ أو هي منفذة بالفعل[2].

هذا وقد تلقت دولة قطر ترحيبا بخصوص إنشاء آليات ومؤسسات للمساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى الأهمية التي تعلقها قطر على وضع خطط وبرامج واستراتيجيات في مجال حقوق الإنسان بالتنسيق مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية العامة والخاصة وعلى تبادل الخبرات والمعلومات على الصعيدين الوطني والدولي،

وقد تم ترسيخ هذا التوجه خلال السنوات الماضية منذ الاستعراض السابق وذلك من خلال الدور الاستراتيجي الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في مجال تعزيز الحق في التنمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال ما يلي:

- <u>المساهمة في اعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 :</u>

ساهمت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز التي تعمل تحت مظلتها - ومن خلال ممثليها في فرق العمل القطاعية الثمانية - بإعداد الاستراتيجيات القطاعية الثمانية المكونة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022، وستواصل المؤسسة ومراكزها من المشاركة في تنفيذ ومتابعة وتقييم خطة تلك الاستراتيجية.

- <u>تطوير وتعزيز خدمات المراكز التي تعمل تحت مظلة المؤسسة:</u>

أشرفت المؤسسة على وضع خطط البرامج والمشاريع في المراكز التي تعمل تحت مظلتها، والتي تحتوي على ما يقارب 55 مشروعا مؤسسا وتنموياً يغطي مختلف مجالات عمل المراكز ويسعى الى تحقيق اهدافها الاستراتيجية ويخدم الفئات المستهدفة من عمل المراكز وشرائح المجتمع ويتناول قضايا بالغة الأهمية في مجالات الإعاقة والتوجيه الأسري ومكافحة العنف وتمكين ورعاية كبار السن والأيتام.

[2] مجلس حقوق الانسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل - قطر، A/HRC/27/15 ؛ A/HRC/27/15/Add.1

- الشراكة وكسب التأييد لدور منظمات المجتمع المدني:

انعقد المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بتنظيم من المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالمركز الوطني للمؤتمرات وذلك يومي 20 و21 أبريل 2016، بالدوحة، والذي صدر عنه " إعـــلان الدوحـــة حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وتماشياً مع إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المشار اليه، واستنادا إلى البندين رقم 6 و10 من هذا الإعلان تم إبرام مذكرات تفاهم بين المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وكل من:

-مذكرة تفاهم مع صندوق الامم المتحدة للسكان – المكتب الاقليمي للدول العربية بشأن تعزيز التعاون المشترك.

-مذكرة تفاهم مع معهد جنيف لحقوق الانسان – بسويسرا.

- تم التشاور والتنسيق مع البنك الدولي بشأن احتياجات بناء القدرات الخاصة بالمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي والمراكز التي تعمل تحت مظلتها والتي يمكن أن يقدم البنك فيها مساعدة كبيرة.

- تطوير وتعزيز خدمات المراكز التي تعمل تحت مظلة المؤسسة:

أشرفت المؤسسة على وضع خطط البرامج والمشاريع في المراكز التي تعمل تحت مظلتها، والتي تحتوي على ما يقارب 55 مشروعا مؤسسا وتنموياً يغطي مختلف مجالات عمل المراكز ويسعى الى تحقيق اهدافها الاستراتيجية ويخدم الفئات المستهدفة من عمل المراكز وشرائح المجتمع ويتناول قضايا بالغة الأهمية في مجالات الإعاقة والتوجيه الأسري ومكافحة العنف وتمكين ورعاية كبار السن والأيتام.

- **متابعة تنفيذ التوصيات المقبولة في الاستعراض السابق:**

2. يُلاحظ أن الحكومة القطرية، ومنذ الاستعراض السابق، قامت بتنفيذ عدد من التوصيات، كما توجد بعض التوصيات في طور التنفيذ، وبعض التوصيات لم تنفذ بعد.

- **الإنضمام للمعاهدات الدولية:**

3. خلال جولة الإستعراض الثانية تقدمت عدد من الدول بتوصيات لدولة قطر بالإنضمام للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وقدمت 15 دولة توصيات محددة لدولة قطر بالإنضمام للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[3]. وقد قبلت الدولة جميع التوصيات المتعلقة بالإنضمام للعهدين الدوليين[4]. وبتاريخ 21 مايو2018م أكملت دولة قطر إجراءات إنضمامها للعهدين الدوليين بإيداع وثيقتي الإنضمام لدى مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة بنيويورك.

4. ترى المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي أن هذا التطور التشريعي الهام من شأنه توطين عدد كبير من الحقوق الدولية بالنظر إلى أن العهدين الدوليين يمثلان، مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما يسمى بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان. غير أن الإنضمام للعهدين الدوليين يستلزم اتخاذ العديد من الخطوات على المستوى الوطني.

[3] A/HRC/27/15 ، التوصيات: 124-1 (فرنسا)، 124-3 (تركمانستان)، 124-4 (الولايات المتحدة الأمريكية) ، 124-5 (رواندا)، 124-6 (سلوفينيا)، 124-7 (اليابان)، 124-8 (الجبل الأسود) ، 124-9 (تونس) ، 124-10 (الاتحاد الروسي) ، 124-11 (ألمانيا)، 124-12 (أستراليا)، 124-13 (البرتغال)، 124-14 (النمسا)، 124-15 (مالديف)، 124-16 (أوروغواي)،

5. وفي هذا الصدد نتقدم بالتوصيات التالية:

- إعداد خطة لمراجعة إتساق التشريعات الوطنية مع نصوص العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبما يتماشى مع إلتزامات دولة قطر دوليا.
- العمل على رفع الوعي بنصوص العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبناء وتطوير قدرات الآليات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ نصوص العهدين الدوليين على المستوى الوطني.
- وضع برامج للتوعية بحقوق الإنسان يتم فيها إشراك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

- **تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والاشخاص ذوي الاعاقة :**

6. تلقت دولة قطر خلال الجولة السابقة للاستعراض عدداً من التوصيات تتعلق بحقوق المرأة والطفل وقد كانت من ضمن التوصيات التي قبلتها الدولة،
كما قبلت الحكومة عدداً من التوصيات بشأن حماية النساء والاطفال من العنف، وبالرغم من أن قانون العقوبات القطري قد تناول في نصوصه بشكل عام تجريم الاعتداء الجسدي والجنسي غير أن منع العنف يستلزم اتخاذ المزيد من الخطوات.

7. ومن جانبها فإن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي تمارس دوراً كبيراً في حماية حقوق الطفل من خلال المركز العاملة تحت مظلتها بمجالاتها المختلفة، يتمثل فيما يلي:

- يقوم مركز الشفلح بدورٍ هام بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة سواءً في مجال التعليم أو التدريب أو حتى توفير فرص عمل لمن أتم دراسته بالمركز.
- يقوم مركز رعاية الأيتام بدورٍ في حماية الأطفال من الأيتام ومجهولي النسب، وتقديم خدمة الإيواء لهم، بما تتضمنه من تقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية، فضلاً عن العمل على تشجيع قيام الأسر بكفالة هؤلاء الأطفال، بما يحقق لهم النشأة السليمة في محيط عائلي موثوق .
- يقوم مركز الحماية والتأهيل بدورٍ كبير في تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، والدعم والمساعدة القانونية، والتأهيل والدمج الاجتماعي للأطفال من ضحايا العنف، وكذلك لأبناء الأسر المتصدعة للحد من الآثار الناتجة عن ذلك. وتعتبر خدمة " خط مساندة الطفل" والخطوط الساخنة إحدى آليات الوصول والحماية التي يقدمها المركز، لاستقبال البلاغات، وتقديم الاستشارات النفسية والقانونية اللازمة .
- يقوم مركز الاستشارات العائلية بدورٍ هامٍ في المنازعات الخاصة بالحضانة والرؤية، من خلال تقديم تقرير إلى المحكمة برؤيته من وجهة نظر مراعاة المصلحة الفضلى للطفل، وكذلك توفير مكان مناسب لتنفيذ أحكام الرؤية في حالة تعذر الاتفاق بين أهل الطفل على ذلك، فضلاً عن الدعم النفسي المقدم لهؤلاء الأطفال في حالة الاحتياج لذلك.
- أما مبادرة بيست باديز-قطر فإنها تقوم بتعزيز الدمج الاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة العقلية البسيطة والمتوسطة من خلال برامج التطوير والتدريب والفعاليات المنظمة لهم مع أقرانهم من الأطفال الذين لا يعانون من مثل هذه الإعاقة، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين حياة هؤلاء الأطفال وإنهاء عزلتهم الاجتماعية.

كما تمارس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي دورها في حماية وتعزيز دور المرأة من خلال المراكز العاملة تحت مظلتها بمجالاتها المختلفة، والذي يتمثل فيما يلي:

- يقوم مركز تمكين ورعاية كبار السن بتقديم برامج الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لكبيرات السن، سواءً المقيمات في دار الإيواء بالمركز، أو من خلال فرق الرعاية المنزلية التي تتولى تقديم خدمات المركز لهن في أماكن إقامتهن.

- يقوم مركز الحماية والتأهيل من خلال الخدمات التي يقدمها بدعم وتمكين ضحايا العنف من النساء اجتماعيا، نفسيا، وقانونيا. ووقايتهم من التعرض لذلك من خلال المشاريع والأنشطة التوعوية والتثقيفية.
- يقوم مركز الاستشارات العائلية بتقديم برامج الاستشارات الاجتماعية والنفسية للمرأة الطرف في أي نزاع أسري.
- يقوم مركز الإنماء الاجتماعي بتقديم برامج وخدمات للمرأة المعيلة، وبرامج دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، سواءً الدم المادي أو الفني أو التدريبي.

8. وفي هذا الصدد نتقدم بالتوصيات التالية:

- ضرورة العمل على رفع الوعي بهذه القوانين ونشرها على نطاق واسع بما يمكن المستفيدين منه بشكل مباشر من الإطلاع عليه ومعرفة حقوقهم وواجباتهم وفقاً للقانون.

- مطالبة الجهات الحكومية وغير حكومية والقطاع الخاص بإنشاء حضانات في مقار العمل، وذلك لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل وتوفير الرعاية الآمنة للطفل.
- اعتماد تشريعات خاصة للحماية من العنف تجرم أشكال العنف ضد النساء بما في ذلك العنف المنزلي، وبما يشمل العاملات المهاجرات، وكذلك إدراج أحكام تتعلق بالنساء من ذوي الاعاقة وتشديد العقوبة على مرتكبي العنف ضد هذه الفئة.
- إعتماد تشريعات متعلقة بحقوق الطفل، وإدراج أحكام تتعلق بحماية الأطفال من العنف، وأحكام تتعلق بحقوق الأطفال من ذوي الاعاقة، والتعجيل برفع سن المسئولية الجنائية للطفل.
- مواصلة تنفيذ البرامج التي تهدف الى إذكاء الوعي بحقوق المرأة والطفل ومنع كافة أشكال العنف ضدهما،

- **تعزيز وحماية حقوق كبار السن :**[5]

9. تلقت الحكومة خلال الجولة السابقة توصية بشأن تحسين نظام الضمان الاجتماعي للمسنين، وبالرغم من اهتمام الدولة بتأمين الرعاية والسكن والمعاش بموجب قانون الاسكان وقرار مجلس الوزراء بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام إسكان ذوي الحاجة ومنهم المسنين، غير انه لا تزال هناك العديد من الخطوات التي لابد من إتخاذها لإيلاء الاهتمام بهذه الفئة وفقا لمبادىء الامم المتحدة التوجيهية لكبار السن.

10. **في هذا الصدد نتقدم بالتوصيات التالية:**

- تمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت إنسحابهم من القوى العاملة ونسقه.
- إشراك كبار السن في المجتمع وخدمته والاستفادة من معارفهم ومهاراتهم، وإشراكهم كذلك في إعداد الخطط والسياسات التي تؤثر مباشره في رفاههم .
- مواصلة تنفيذ البرامج المجتمعية التي تهدف الى إذكاء وعي المجتمع بحقوق كبار السن وكيفية الاستفادة المثلى من خبراتهم، وأفضل السبل لضمان دمجهم ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

التحديات:

11. بتاريخ 5 يونيو 2017م تعرضت دولة قطر لحصار وتدابير قسرية إنفرادية مخالفة لجميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حيث أعلنت حكومات كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية. قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر، كما قررت إغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنعت المواطنين القطريين من الدخول الى أراضيها أو المرور عبرها، كما

[5] A/HRC/27/15 ، التوصيات: 122-17 (بروني دار السلام)

منعت مواطنيها من السفر الى دولة قطر أو الإقامة فيها أو المرور عبرها، ومنحت المقيمين والزائرين القطريين مهلة زمنية لمغادرة أراضيها.

12. هذه التدابير التي إتخذتها الدول الأربعة كانت على نطاق واسع وإستهدفت الأفراد من منطلق جنسيتهم القطرية أو إنتمائهم لدولة قطر لذلك كانت تدابير تمييزية عنصرية، وكان لها تأثير كبير على عدد من حقوق الإنسان والحريات الأساسية كان أبلغها التأثير على الأسر المشتركة التي تشتت أفرادها بسبب القيود على حرية التنقل والإقامة، كما تأثر الحق في التعليم بالنسبة للطلاب القطريين الذين يدرسون بجامعات هذه الدول والذين تم إبعادهم منها دون سابق إنذار، وكذلك حُرِم العديد من المواطنين القطريين من الوصول لممتلكاتهم في هذه الدول. كما أثرت هذه التدابير على الحق في ممارسة الشعائر الدينية كأداء شعيرتي الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية، وكذلك الحق في الصحة، والحق في حرية الرأي والتعبير. وتمثل هذه التدابير التي إتخذتها الدول الأربعة، وفق تقرير البعثة الفنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التي زارت الدوحة في نوفمبر 2017م، العناصر الرئيسية للتدابير القسرية الإنفرادية على النحو الذي إقترحته اللجنة الإستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

13. هذه التدابير ألقت عبئاً كبيراً على المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي من واقع التأثير المباشر الإجتماعي والنفسي والإقتصادي على عدد كبير من الأفراد، مما ضاعف من وتيرة العمل والميزانيات المتاحة لمواجهة الزيادة المضطردة في الحالات التي إستقبلتها المراكز المنضوية تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي. وإستجابة لهذا الوضع الإنساني الإستثنائي، وتحت شعار "مجتمّع متماسك ضد الحصار"، أعلنت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في شهر يونيو 2017م خدمة الخط الساخن على الرقم (919) لتلقي إتصالات حالات الأفراد والأسر المتضررة جراء الحصار وذلك من خلال المراكز المنضوية تحت مظلتها، حيث قدمت هذه المراكز، في نطاق إختصاصاتها، خدمات أسرية وإجتماعية وإستشارية وتأهيلية لأفراد الأسر المتضررة من الحصار. كما قامت المؤسسة بتشكيل فريق لإدارة الأزمة، ضم عدداً من المتخصصين والإستشاريين في المجال الأسري والنفسي والإجتماعي والقانوني،

14. ومن المسائل الإيجابية التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الصدد أن الحكومة القطرية والمؤسسات القطرية الحكومية وغير الحكومية لم تعامل المواطنين من هذه الدول الأربعة بذات التمييز الذي تعرض له مواطني دولة قطر في هذه الدول. وتشير الإحصائيات الى أن عدد الذين إستفادوا من الخدمات التي تقدمها المراكز السبعة المنضوية تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي، من مواطني الدول الأربع، في الفترة من 5 يونيو 2017 الى 5 يونيو 2018 (خلال فترة عام من التدابير القسرية الإنفرادية) بلغ عدد 1807 شخص، منهم 212 مواطن سعودي، و74 مواطن إماراتي، و118 مواطن بحريني، و1408 مواطن مصري. والجدول أدناه يوضح إحصائية بعدد المستفيدين من مواطني الدول الأربعة من خدمات المراكز السبعة التابعة للمؤسسة:

جدول يوضح المستفيدين من الخدمات حسب المركز وجنسية المستفيدين:
للفترة من 5 يونيو 2017 إلى 5 يونيو 2018

المركز/ الجنسية	سعودي	اماراتي	بحريني	مصري	المجموع
مركز وفاق	101	37	57	828	**1023**
مركز امان	**38**	**25**	**23**	**159**	**245**
مركز الشفلح	**10**	**1**	**1**	**51**	**63**
مركز نماء	**27**	**6**	**17**	**174**	**224**
مركز احسان	**5**	**2**	**10**	**19**	**36**

مركز دريمة	**0**	**0**	**3**	**3**	**2**	**5**
مبادرة بست باديز	31	3	2	175	**211**
المجموع	**212**	**74**	**113**	**1408**	**1807**

- **رصد المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي لانتهاكات حقوق الانسان:**

15. رصدت المؤسسة من خلال المراكز المنضوية تحت مظلتها عددا من الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها فئاتها المستهدفة من الاطفال والنساء وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة والايتام والشباب والاسرة ككل، حيث كانت أبرز الاضرار التي تم توثيقها هي:

- التفكك الاسري الذي عانت منه الاف الاسر المشتركة والشرخ الكبير في النسيج الاجتماعي
- العنف الأسري بأشكاله وأخصه العنف النفسي
- حرمان عدد من افراد الاسر المشتركة من الخدمات الخاصة بذوي الاعاقة وكبار السن بسبب إلزام تلك الدول رعاياها بمغادرة دولة قطر.

16. وفي هذا الصدد نود أن نتقدم بالتوصيات التالية:

- مواصلة ذات النهج الإيجابي الإنساني في عدم التمييز ضد مواطني الدول الأربعة، والعمل على ضمان حماية حقوقهم داخل الأراضي القطرية.
- مواصلة تقديم الدعم للمؤسسة القطرية للعمل الإجتماعي للقيام بدورها في تخفيف تداعيات الحصار والتدابير القسرية الانفرادية على المتضررين.
- مواصلة الإجراءات التي تتخذها الحكومة القطرية للحد من التداعيات السلبية للتدابير القسرية الإنفرادية المفروضة على دولة قطر على المواطنين والمقيمين بدولة قطر.
- التواصل مع الآليات الدولية المعنية لشرح تبعات التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على دولة قطر وتأثيرها على حقوق الإنسان، وحث هذه الآليات على إتخاذ ما يلزم من إجراءات وفق إختصاصها لوقف إنتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المتسببين فيها وتعويض المتضررين.